أسس الاشتراكية العلمية - 6

في الاقتصاد الاشتراكي

التوزيع والتراكم والإستهلاك

عربها عن الروسية
الدكتور بدر الدين السباعي

اصدار
دار الجماهير

تنبيه من مكتبة الشيوعيين العرب

تم نسخ هذا الكرّاس بتصرف من خلال تطهيره من أفكار شيوعية الخائن خروشوف المزيفة. وقد قمنا بهذا التطهير من خلال حذف وإزالة الفقرات والمقاطع ذات العلاقة

الصوت الشيوعي

التوزيع حسب العمل

صناديق التوزيع الاجتماعية

لكل أسلوب انتاج أسلوب توزيع يلائمه • وكما تكون عليه العلاقات في الانتاج تكون العلاقات في التوزيع أيضاً •

إن التوزيع يربط الانتاج بالاستهلاك • ولكن هذا لا يعني أن دوره في تطوير الانتاج سلبي • فالتوزيع يؤثر تأثيراً فعالاً على تطوير الانتاج مبطئا إياه أو مسرعاً له •

إن انتقال وسائل الانتاج الى ملكية المجتمع كله يعني ان المنتوج الحاصل انما يصبح كله ملك الشغيلة ، ويذهب لسد حاجاتهم الشخصية ، ولسد الحاجات الاجتماعية • وفي هذه الحال يبرز المنتوج الضروري ، كما قيل من قبل ، تحت شكل استهلاك شخصي لشغيلة الانتاج المادي •

ويتم توسيع الانتاج الاجتماعي بفضل المنتوج الفائض كما يتطور ايضا القطاع اللاإنتاجي • واخيراً ان المنتوج الضروري والفائض يوزعان ويستخدمان في صالح الشغيلة أنفسهم •

١ : ـ التوزيع حسب العمل هو قانون الاشتراكية الاقتصادي

في ظل الاشتراكية يتم توزيع القسم الأعظم من المنتوج الضروري بين أعضاء المجتمع ، وفقاً لكمية ونوعية العمل الذي ينفقه كل عضو من أعضاء المجتمع قادرٍ على العمل •

إن التوزيع حسب العمل هو قانون اقتصادي في المجتمع الاشتراكي• وتتحدد الضرورة الموضوعية للتوزيع حسب العمل ، ١ً : ـ بأن الانتاج يدار على أساس الملكية الاشتراكية الاجتماعية • إن الاشتراكية تصفي نظام الاستثمار ، وبالتالي ، مبدأ التوزيع حسب الرسمال • وليس من حق أحد هنا أن يحوز ثمار عمل الآخرين • ٢ : ـ بأن مستوى تطور الانتاج الاشتراكي لم يخلق ، بعد ، الوفرة من سلع الاستهلاك ، ولهذا فهو لا يؤمن سد حاجات الناس سداً كاملاً شاملاً • ففي هذه الشروط يتيح التوزيع حسب العمل توزيع موارد مواد الاستهلاك بين اناس العمل وفقاً لاسهامهم في الانتاج الاجتماعي • في ظل الاشتراكية ماتزال هناك فوارق اقتصادية واجتماعية في طابع العمل • لهذا فالتعويض المادي لكل شغيل يتحدد بكمية

عمله ونوعيته في صالح المجتمع • ٣ : ــ بأن العمل لم يصبح بعد ، في ظل الاشتراكية ، الحاجة الحيوية الأولى بالنسبة الى الشغيلة جميعاً • لهذا فلابد لهم من الاهتمام ، مادياً ، بالعمل العام ، ومن تأمين الاهتمام المادي الشخصي بثمار الانتاج الاجتماعي • يقول ماركس بأن « كل منتج ينال ، في المجتمع الاشتراكي ، من المجتمع ، بعد كل الاقتطاعات ، ما قدَّم له • ان ما يعطيه للمجتمع يشكل مقدار مساهمته الفردية من العمل »[١] •

في ظروف الاشتراكية يحفز التحقق المتواصل لمتطلبات قانون التوزيع حسب العمل ، تنفيذ العمل وفقاً للطاقات ، وبالتالي ، يحفز نمو الانتاج أيضاً • وبالاضافة إلى ذلك يشحذ ايضاً تطوير الطاقات على العمل • فالشغيل الذي يميل إلى نوال أجر أعظم يزيد في تأهيله الفني ، ويستعين بتجارب طليعيي الانتاج •

وهكذا فقانون التوزيع حسب العمل انما يعني مثل هذا الاستخدام لموارد سلع الاستهلاك ، الذي يتيح لكل شغيل أن يحصل على قسم منها يتلاءم ومساهمته بالعمل في الانتاج الاجتماعي •

إن فعل قانون التوزيع حسب العمل يؤمن الاهتمام المادي الشخصي بالعمل ، كما يؤمن ، على هذا الأساس ، اجتذاب جميع القادرين على العمل إليه • ويبدو تحقيق مبدأ « من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله »

---

(١) ماركس وانجلز : « المؤلفات » • الجزء ١٩ ص ١٨ •

حافزاً جباراً لزيادة إنتاجية العمل ، ويتيح الجمع بين المصالح الشخصية والاجتماعية على أحسن وجه •

يعتبر التوزيع حسب العمل إحـدى مميزات الاشتراكيـة العظمى بالنسبة إلى الرأسمالية • إنه يسقط المداخيل التي لا تتأتى عن العمل ، والاستهلاك الطفيلي ، وهما اللذان يُقصيان ، في ظل الرأسمالية ، موارد مادية وعملية عظيمة ، عن الانتاج • والاضافة الى ذلك فان تطبيقه المتواصل، وانتهاج مبدأ « الأجر المتساوي » يؤمنان المساواة بين الناس بغض النظر عن جنس الشغيلة ، وعمرهم ، وقوميتهم ، ويقضيان كلياً على التمييز ضد النساء والأقليات القومية • ثم إن التوزيع حسب العمل ، يشجع ، أخيراً ، على تطوير كفاءات الشغيلة ، حافزا ، بهذا ذاته ، على تطوير الانتاج • يقول لينين : « في مبدأ « من لايعمل لا يأكل » يكمن أساس الاشتراكية وهو منبع قوتها الذي لاينضب ، وضمان ظفرها النهائي ضماناً لا سبيل الى تقويضه »[1] •

صحيح أن التوزيع حسب العمل لا يعني المساواة التامة بين الناس في سد حاجاتهم • والواقع أن اجور الشغيل تختلف باختلاف تطوره الجسماني ، وتأهيله الفكري العام والمهني ، وغير ذلك من الشروط الاخرى • ولكن حتى في هذه الحال اذا كانت الاجرة متساوية ، فان يسر

---

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » الجزء ٣٦ ص ٣٥٨ •

الناس يبقى متباينا باعتبار أن أحدهم ، مثلاً ، ليس برب عائلة ، في حين أن الآخر لديه الكثير من الأطفال ... الخ . إن الاشتراكية تقضي على الاساس الاقتصادي في عدم مساواة الناس ، المرتبط باستيلاء بعض الناس على وسائل الانتاج . إلا أنه ليس بمقدور المجتمع ، كما أشار لينين : «القضاء دفعة واحدة حتى على عدم العدالة التالي الكامن في توزيع سلع الاستهلاك « حسب العمل » (لا حسب الحاجة) »[1] .

بيد أنه ليس من الصحة في شيء أن نستنتج أن التوزيع حسب العمل انما هو أثر من آثار الشكل الرأسمالي للتوزيع . إن التوزيع حسب العمل، ينفي ، بطبيعته ، استثمار الانسان للانسان . وينحصر « عدم تساوى » التوزيع حسب العمل ، و « انتفاء العدالة » فيه ، فقط ، في أن مقياس الحق الواحد انما يطبق على أناس متباينين . غير أن طبيعة عدم التساوي هذا ليست برجوازية بل اشتراكية ، ذلك أن العمل ، لا الرسمال ، هو هذا المقياس .

ويحتفظ القانون الاقتصادي ، قانون التوزيع حسب العمل ، بتأثيره طوال مسيرة الانتقال الى الشيوعية ، كلها . ولا يتم الانتقال الى التوزيع الشيوعي إلا عندما تحدث الوفرة في الثروات المادية والثقافية ، وعندما يتحول العمل إلى الحاجة الحيوية الاولى .

---

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » الجزء ٣٣ ص ٩٣ .

٢ : ـ الدفع حسب نوع العمل وكميته

ينال شغيلة الانتاج الاشتراكي نصيبهم من المنتـوج الاجتماعي الذي خلقوه ، ينالونه تحت شكل دخـل فردي • ويبرز القسـم الرئيسي من الدخل الفردي ، في ظل الاشتراكية ، تحت شكل اجور العمل •

ليست مداخيل الشغيلة ، في الاشتراكية ، ثمناً لقوة العمل ، باعتبار أن هذه القوة ليست ، في هذه الشروط ، سلعة • في الدفع حسب العمل يُعبر عن علاقات التعاون الأخوي والمسـاعدة المتبادلة بين الشـغيلة الذين يشتركون في ملكية وسائل الانتاج ، ويعملون في سبيل أنفسهم • وهو أمر يحدد أن مقياس أجرة العمل ، في ظروف الاشتراكية ، يتوضـع بشـكل يختلف عن توضعه في ظل الرأسمالية • فاذا كانت قيمة قوة العمل هيالتي تحدد ، في الظروف الرأسمالية ، الحد الأعلى لأجرة العمل ، فان مثل هذا الحد في الأجرة لا وجود له في ظل الاشتراكية •

إن مداخيل الشغيلة تزداد بتعاظم تطوير الانتاج • صحيح أنمستوى الأجور ، في المجتمع الاشتراكي ، مرتبط بتجديد انتاج قوة العمل •فالعامل يجدد طاقته على العمل بالاعتماد على الأجرة • إلا أن المجتمع الاشتراكي ، في مسيرة تطوير الانتاج ، يؤمن ، بشكل متعاظم ، مثل هذا التجديد لقوة العمل ، الذي يشترط تطوير الشخصية تطويراً شاملاً متناسقاً •

إن الدفع حسب العمل ، في ظل الاشتراكية ، هو ذلك القسم من الثمار المنتج ، بشكل مشترك ، والذي يخص المجتمع او التعاونيات ،والذي يُعطى للشغيل من اجل استهلاكه الشخصي ، وفق كمية ونوعية العملالذي ساهم به في الانتاج العام ٠

ولكن ما هو السبيل الى قياس كمية العمل ونوعيته ؟

إن كمية العمل هي الطاقة التي تنفقها العضلات والأعصاب والدماغ ٠ وليس بالامكان قياس هذه الطاقة قياساً مباشراً ٠ لهـذا فالمجتمع يستخدم امتداد زمن العمل لتحديد مقياس كمية العمل ٠ الا أن هـــذا الامتداد لا يعكس نفقات العمل كلية ٠ الواقع أن ساعة من العمل المضني أو الشديد تمثل قسماً اعظم من نفقات العمل التي تتطلبها ساعة من العمل الأيسر ، نسبياً ٠ إن تباين شدة العمل يمكن ان يتبدى حتى بين شغيلة اختصاص واحد ٠ لهذا فكمية العمل (عند تساوي التجهيز التكنيكي) يعبر عنها ، بدقة ، بمؤشر إنتاج منتوج واحد ٠ ونتيجة لهذا ، فان أجرة العمل ، عند تساوي الشروط ، تتحدد تبعاً لما يقدمه كل شغيل من كمية المنتوج ٠

ويدخل في مفهوم نوعية عمل كل شغيل : تعقيد العمـــل المنفـــذ ، وشروط العمل ، والأهمية الاجتماعية لفرع الانتاج الذي يتم فيه هـــذا العمل ٠

وعندما نحدد نوعية العمل يتمتع مستوى تأهيل الشغيلة بأهمية اساسية ٠ وفي

هذا المجال يتم حساب مستوى تأهيل الشغيلة وفق معدلات ورتب محددة• أما سلم الاجور الشهرية فيعكس تأهيل المهندسين ، والمستخدمين والشغيلة القياديين •

تتحدد أجور العمل في المجتمع الاشتراكي بشكل يتناسب طرداً مع تأهيل الشغيلة • فكلما كان هذا التأهيل ارفع ، زادت الأجرة ، لانه كلما كان العمل الموصوف اكثر انتاجية ، كان عطاؤه من المنتوج ، في الوحدة الزمنية ، أعظم •

ليست الفوارق في مستوى التأهيل أمراً ثابتاً لا يتبدل • إن تطور التكنيك يؤدي الى زيادة تأهيل العمال وتقريبه ، باستمرار ، من مستوى تأهيل شغيلة الهندسة التكنيكيين • وهو أمر يتبدى في تضاؤل الفوارق سواء بين أجور عمل العمال وشغيلة الهندسة التكنيكيين ، أو بين أجور العمال أنفسهم • فعندما نظمت الاجور ، في الاتحاد السوفيتي ، في فترة عامي ١٩٥٦ – ١٩٦١ ، كانت نسبة معدلات اجور أخفض فئات الشغيلة قد تضاءلت من ٢ر٥ – ٣ الى ١ر٨ – ٢[1] •

وعند تقويم نوعية العمل تؤخذ بالحسبان الشروط التي يتم فيها هذا العمل ، ولا سيما قسوته ، ودرجة إضراره ، وخطورته • هذه المؤشرات تسم إنفاق طاقة الانسان (العضلية والعصبية) من الناحية الكمية •

---

(١) اي ازدادت اجور هذه الفئات وفقاً لانخفاض النسبة المذكورة (المعرب) •

ولكن لما كانت هذه المؤشرات لا تنعكس في مؤشر زمن العمل ، فانها ، عملياً ، ترتبط بالسمة النوعية للعمل •

إن أخذ ظروف العمل بعين الاعتبار ، عند حساب أجرته ، أمر ضروري ما دام الشغيل ينفق ، لدى تباين هذه الظروف، كمية غير متساوية من الطاقة • وفضلاً عن ذلك ، فان من المهم ، أن نزيد من الحوافز في الفروع التي يتسم فيها العمل بالقسوة والاضرار ، والخطورة ، من اجل اجتذاب العدد الكافي من الشغيلة • ذلك أن دفع تعويضات عالية من أجل التغذية غير كاف في هذا المجال ، لأن هذه التعويضات لا تعادل إلا ما يدفع لقاء اختلاف ظروف العمل ، دون حساب قسوته ، واضراره وخطورته •

وتحسب ظروف العمل في البلدان الاشتراكية ، قبل كل شيء ، عن طريق تمايز معدلات الفئة الأولى من اجور الشغيلة • ففي الاتحاد السوفييتي ، مثلاً ، يكون معدل الفئة الأولى من الاعمال الجارية تحت الارض في صناعة الفحم أعلى بـ ٢٦٪ من معدل الاعمال الجارية فوق الأرض• وفي الورشات الحارة التابعة لمعامل التعدين تكون الأجرة اعلى بـ ١٥ ـ ٢٠٪ مما في الورشات العادية ، وتقبض الاجور العالية في الأماكن الجبلية العالية، في الشمال الأقصى • أما بالنسبة الى الشغيلة العاملين أعمالاً ضارة فيقرر ، فضلاً عن اجور عمل رفيعة ، يوم عمل أقصر من غير تخفيض للأجور ، ويمنحون أيضاً عطلاً أطول ، وتغذية خاصة ، على حساب المؤسسات• وينال

شغيلة الفروع التي تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة الى تطوير الانتاج الاشتراكي أجوراً أعظم •

ويؤدي التقدم التكنيكي الى تصفية العمل الجسماني المضني • ويتحسن تكنيك الأمان • وهو أمر يؤدي الى تضاؤل الفوارق بين شروط العمل في فروع الانتاج المختلفة ، وبالتالي ، الى التضاؤل التدريجي بين فوارق أجور العمل المرتبطة بذلك •

وعلى المجتمع الاشتراكي أن يعير انتباهاً خاصاً للفروع التي هي أساس الانتاج • ففي هذه الفروع (فرع الفحم ، والتعدين •• الخ) تدفع اجور عمل رفيعة •

إن زيادة انتاجية العمل هي الشرط الحاسم لنمو مداخيل الشغيلة • هنا يعترضنا سؤال : ما هي النسبة التي ينبغي أن تكون بين زيادة الاجور وزيادة إنتاجية العمل ؟ لو أن أجور العمل زادت وفق وتيرات زيادة انتاجية العمل ، فهذا يحد ، جذرياً ، من امكانية التراكم لتطوير الانتاج التالي ، وتحديثه • لهذا لا بد ، موضوعياً ، من سبق زيادة انتاجية العمل زيادة الاجور • فبين عامي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٥ ، مثلاً ، كان متوسط المعدل السنوي لزيادة انتاجية العمل ، في صناعة الاتحاد السوفيتي ، يعادل ١ر٥٪ ، في حين كان معدل نمو الأجور الحقيقية ٦ر٢٪ •

ولا شك أن النسبة بين نمو انتاجية العمل وزيادة الاجور في مختلف

مراحل التطور ، وفي مختلف فروع الانتاج الاجتماعي ، ليست واحدة • ويمكن أن تحدث ايضاً ، في ظروف معينـة ، وفي بعض الفـروع ، زيادة أسرع في اجور العمل بالنسبة إلى الانتاجية •

ويتأمن سبق نمو إنتاجية العمل بالنسبة الى الأجور عن طريق تخفيض أسعار السوق كلما تحقق تقدم تكنيكي ، وزادت انتاجية العمل على هـذا الاساس • وينمو ، في هذا المجال ، المقدار المطلق للأجور اليومية •

٣ : ــ شكلان للتوزيع حسب العمل

في ظل الاشتراكية يحدث التوزيع حسب العمل تحت شكلين اثنين : شكل اجور العمال والمستخدمين ، وشكل أجور عمل أعضـاء التعاونيـات الزراعية (الكولخوزات) • ووجود هذين الشكلين من التوزيع حسب العمل مشروط بوجود شكلين لملكية وسائل الانتاج الاشتراكية الاجتماعية •

جوهـر الأجـور ينال شغيلة فروع الانتاج المادي أجوراً تمثـل تعبـيراً نقـدياً عن جـزء المنتـوج الضروري ، المدفوع للعامل وفقاً لكمية العمل المنفق من قبله ، ونوعه •

ومن الضروري التميز بين الاجرةالنقدية، أو الاسمية، وبين الأجرة الحقيقية • فالأجرة الاسمية هي هذه الكمية من النقد التي ينالها الشغيلة تبعاً لكمية ، ونوعية العمل المساهمين به في الانتاج الاجتماعي • أما الأجر

الحقيقي فيشير الى كمية سلع الاستهلاك ، والخدمات ، التي يستطيع الشغيل حيازتها لقاء أجرته النقدية • هذا الأجر الحقيقي مرهون بمستوى الأجر النقدي ، وأسعار السلع والخدمات بالمفرق • ومع تطور الانتاج الاشتراكي يزداد الأجر الحقيقي زيادة متواصلة •

وتحدد الدولة مستوى الأجور ، على نطاق الوطن كله ، باعتبار أن قانون التوزيع حسب العمل يتطلب أجراً متساوياً للعمل المتساوي في جميع المؤسسات الحكومية •

إن الأجر ، كشكل للتوزيع حسب العمل ، يمثل أهم وسيلة لتنظيم العمل ، وعامل زيادة إنتاجيته •

وتستخدم الدولة الاشتراكية الأجرة كحافز اقتصادي من أجل تأمين تطوير الانتاج الاشتراكي تطويراً مخططاً • إن صندوق الأجور ، في الاتحاد السوفيتي ، يخطط على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ، وعلى مستوى الفروع ، والمؤسسات المختلفة • ويتحدد مستوى أجر مختلف فئات الشغيلة والمستخدمين ، في الاطار التخطيطي ، بعد أخذ تأهيلهم ، وشروط عملهم ، وكذلك ضرورة تشجيع العمل في فروع الانتاج القيادية بعين الاعتبار • وكل هذا يتيح القيام بتوزيع مخطط للقوى العاملة بين فروع الاقتصاد ومناطق الوطن ، ووضع نسب معينة في توزيع الدخل الوطني ، كما يتيح أيضاً المحافظة على النسبة الصحيحة بين مداخيل السكان النقدية ، وبين الكميات السلعية في التجارة •

ان الاتحادات النقابية تلعب دوراً فعالاً في تنظيم الأجور • فتساهم أجهزة الاتحادات المركزية في وضع المعدلات الأساسية لأجور العمل • وتنسق إدارة المؤسسات مع اللجان الاتحادية المحلية كثيراً من قضايا الأجور الحسية كتطبيق الأجور حسب الزمن وحسب القطعة ، في الاعمال والمهن المختلفة ، وكحيازة العمال مراتب التعرفات ، ووضع نورم العمل • وتحل هذه القضايا وفقاً للتوصيات النموذجية التي تصدقها الهيئات الحكومية •

ويتمتع التقيد بالانضباط الحكومي بأهمية عظيمة في تنظيم الأجور• وهو الانضباط الذي يؤدي خرقه ، في نهاية المطاف ، الى عرقلة تنفيذ التوزيع حسب العمل •

تتكون أجور العمال والمستخدمين من قسمين : من الأجور الأساسية ، والاجور الاضافية •

فالأجور الأساسية تتكون من أجور العمال المدفوعة حسب تعرفات معينة ، ورواتب الشغيلة والمستخدمين العاملين في الميدان التكنيكي الهندسي ، وذلك وفق معدلات حكومية عامة ، كما تتكون ايضاً من العلاوات التي ينالها العمال من صندوق الأجور • أما القسم الاضافي من الأجور فيتكون من العلاوات المدفوعة من أرباح المؤسسات (من صندوق التشجيع المادي) •

الأجور الأساسية يتطلب تنظيم الأجور استخدام مختلف أشكالها وانظمتها المتلائمة مع الشروط الحسية •

وأوسع أشكال الأجور انتشاراً هو شكل الأجرة حسب القطعة • ويتم هذا الشكل وفقاً لكمية المنتوج ونوعيته • إن الأجرة حسب القطعة تتناسب طرداً مع العمل المنفق •

وإذا كانت الأجرة حسب القطعة ، في ظل الرأسمالية، عبارة عن وسيلة لزيادة استثمار العمال ، فهي ، في ظل الاشتراكية ، تساعد على التوفيق بين المصالح الاجتماعية (زيادة إنتاجية العمل) وبين المصالح الخاصة بكل شغيل على حدة (زيادة الاجرة الفردية) • إن زيادة الانتاج ، في المجتمع الاشتراكي ، عند تطبيق الأجرة حسب القطعة ، ترافقها زيادة في أجور العامل ، وتخلق الشروط لزيادة مداخيل المجتمع كله •

إلا أن الأجرة حسب القطعة ، لا تستخدم إلا في الظروف التي تتيح تحديد انتاج عامل واحد أو جماعة غير كبيرة نسبياً من العمال • وتدفع هذه الأجرة سواء لقاء القيام ببعض العمليات الانتاجية ، أو حسب النتائج النهائية للكوليكتيف ، لقاء صنع المنتوج الجاهز • وباعتبار أن أجرة العمل ،في الحالة الأولى ، ترتبط ارتباطاً ضعيفاً بنتائج الانتاج العامة ، وتحفز حفزاً غير كاف على رفع نوعية المنتجات ، فان أجرة العمل ، وفق نتائج العمل النهائية الكوليكتيفية ، أي الأجرة حسب القطعة المتأتية عن عمل الجماعة ، تزداد انتشاراً اكثر فأكثر • ففي عام ١٩٦٤ ، دفع في الاتحاد السوفيتي ، حسب هذه الطريقة ، أجر عمل ٦٣٪ من شغيلة القطعة في صناعة الفحم ، و ٥٥٪

من شغيلة صناعة الاغذية ، و ٤٩٪ من شغيلة المعادن السوداء ، و ٣٧٪ في صناعة استخراج النفط •

وتحسب أجرة القطعة الجماعية على أساس المنتوج الجاهز الذي تقدمه الفرقة الطليعية (البريغاد) وتوزع فيما بين اعضاء هذه الجماعة وفقاً لفئات التعرفات فيها ، وللزمن المنفق •

ولابد للانتقال الى دفع اجرة العمل الجماعي بالقطعة من أن يتمكن كل عامل من العمليات المتكاملة المترابطة فيما بينها ، حتى يستطيع ، عنـــد الضرورة القيام مقام رفيقه • إن العمل الجماعي القائم على أساس القطعة ، إذ يحافظ على الاهتمام المادي الشخصي ، يقدر أجور العمـــل عـــلى أساس نتائج العمل النهائية التي تعطيها الجماعة، وبهذا ،فهو يساعد على اتحادالعمال، وعلى تطوير المساعدة الرفاقية المتبادلة •

في الصناعة الاشتراكية تستخدم مجموعــة من طرق الأجــرة حسب القطعة : كأجرة القطعة المباشرة ، فيها تدفع لقـــاء المنتـــوج المصنوع تســعيرة واحدة للقطعة ، وكأجرة القطعة التصاعدية ، وفيها تدفع لكل منتوج فائض عن الخطة تسعيرة" أكثر ارتفاعاً من الحدود التي يحددها المعدل ، اي تطبق تسعيرات تتعاظم تصاعدياً (مثل هذه الطريقة لا تستخدم إلا عند ضرورة اللجوء الى حافز خاص لزيادةمقدار الانتاج)؛ وكأجرة القطعة مع العلاوات، عندما يجري انتاج كميات المنتجات المصنوعة حسب تسعيرات القطعة العادية،

ثم تدفع علاوة لقاء تحسين المؤشرات النوعية (توفير المادة الأولية ، توفير المحروقات ، تحسين انواع المصنوعات ••• الخ) •

إن تطور التكنيك ، وخاصة أتمتةالانتاج، واستخدامعمليات تكنولوجية منظمة بدقة ، كل هذا يشترط بعض الحد من دور الاجرة حسب القطعة •

والى جانب شكل الدفع حسب القطعة يستخدم شكل دفع الاجرة حسب الزمن ، أي أن الأجرة تحدد فيها تبعاً لامتداد زمن العمل ، وتبعاً لدرجة تأهيل الشغيل • هذه الأجرة القائمة على ما ينفق من زمن العمل تتمايز تبعاً لتباين تأهيل الشغيلة ، وشروط العمل ، وأهمية العمل المنفذ •

وفي هذه الأجرة تنعدم الصلة المباشرة بين نتائج عمل العامل ، وبين أجرته • وهي تستخدم في تلك الأعمال التي يصعب فيها وضع المعدلات وتحديد الحساب ، وكذلك في الأعمال التي تحتل فيها الدقة في العمل أهمية خاصة (مثلاً في كثير من أعمال التصليحات) ولا تتعرض نتائج العمل فيها لتدقيق مباشر تال •

في الطريقة الزمنية البسيطة يتعلق الأجر بتأهيل العامل ، وزمن العمل المنفق ، ويطبق الأجر فيها تحت شكل رواتب شهرية ، أو معدلات تقوم على التعرفات الزمنية (لقاء ساعة ، أو يوم واحياناً لقاء شهر) • أما الطريقة الزمنية المتضمنة للعلاوات فان مقدارأجرة العمال فيها تتعلق لا بكمية الزمن المنفق ، وتأهيلالشغيل فحسب ، بل وبنتائج العمل الكمية والنوعية ايضاً •

وتعتبر نرمنة العمل أساس التمايز الصحيح في الأجور • ونقصد بالنرمنة تحديد الزمن اللازم لتنفيذ عمل معين • وتستخدم نرمنة العمل كأهم شرط لادارة الانتاج • انها الأداة التي تؤمن أحسن تنظيم للعمل ، والانتاج، يتلاءم وأحدث منجزات العلم والتكنيك •

أما أساس النرمنة الصحيحة فهي نورمات العمل المبررة تكنيكياً ، والمحسوبة على أساس أكمل استخدام للتكنيك ، ومنجزات العمال الطليعيين•

ويتم دفع أجور العمل على أساس نظام التعرفات المتضمن : معدلات التعرفات العائدة للفئة الأولى ، وسلم التعرفات •

النظام الأول هو معدلات الاجر في الساعة أو اليوم أو الشهر ، التي تدفع لأقل الشغيلة تأهيلاً • وهي تحسب على اساس أهمية الفرع للانتاج ، وعلى اساس اهمية شروط العمل • ان شغيلة القطعة العاملين بشدة اكثر من شغيلة الزمن ، ينالون أرفع تعرفة في الفئة الأولى •

والنظام الثاني هو السلّم الذي يظهر نسبة معدلات لتعرفات لعمال متباينين في درجة تأهيلهم ، ضمن اختصاص واحد• ان العمال،عادة ،يتألفون، حسب تأهيلهم ، من ست فئات • ويضاف الى سلم التعرفات دليل التأهيل التعرفي المتضمن صفات الأعمال ، وما يتطلب من معارف ينبغي توفرها لدى العامل • ويتيح سلّم التعرفات ، وهذا الدليل ، اخذ درجة تعقيد العمل ، وتأهيل الشغيلة ، بعين الاعتبار ، عند تحديد الأجور •

إن العناصر المذكورة أعلاه من نظام التعرفة ضرورية من أجل التطبيق المتتالي لمتطلبات قانون التوزيع حسب العمل ، ومن اجل تنفيذ مبـدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي • ولهذا فهي ، توضع ، جميعها ، من قبل الدولة ، لتكون من روح واحدة •

وتضاف الى اجور الشغيلة القائمة على أساس نظام التعرفات ، علاوات تمنح من صندوق الأجور المقرر من قبل الدولة •

تمثل العلاوات قسماً من الأجرة (قسمها الأقل) يدفع للشغيلة لقـاء تجاوزهم المعدلات المقررة للانتاج ، ولقاء تحسين نوعية العمل • وتتمتـع العلاوات بأهمية في التغلب على تساوي الأجور عند تباين المؤهلات، وفي زيادة الاهتمام المادي لدى تساوي شروط التعرفات • وتدفع العلاوات عند تحقيق مؤشرات محددة (كتنفيذ معدلات الانتاج وتجاوزها ، وتوفير المواد الأولية ، والمواد ، وغيرها من الاشياء المادية التي لها قيمتها ، وكتحسين نوعية المنتجات •• الخ) •

وتأخذ أجور الشغيلة والمستخدمين العاملين في الميدان التكنيكي الهندسي شكل رواتب شهرية ، تتباين وفقاً لدرجة تعقد العمل ، كما تتباين ، جزئياً ، حسب فروع الانتاج ، وتكمل بالعلاوات •

مع تطور الانتاج الاشتراكي يتحسن أيضاً نظام الأجور.

وهكذا فان الحدود الدنيا للأجور ارتفعت ، وفقاً لقرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ومجلس وزراء الاتحاد السوفيتي المتخذ في ٢٦ ايلول ٦٧ ، الى ٦٠ روبلاً ، وكذلك أجور الفئات المتوسطة من العمال والمستخدمين . كما أن معدلات التعرفات العائدة لعمال مؤسسات وورشات الآلات ـ الأدوات ومؤسسات وورشات تحويل المعادن ، ارتفعت وسطياً بمقدار ١٥٪ . وتُتبنى معدلات تزيد من اجور شغيلة الشرق الأقصى وشمالي اوروبا ... الخ .

علاوات من أرباح المؤسسات

تعتبر العلاوات المأخوذة من صندوق التشجيع المادي في المؤسسات ، المتكون من أرباحها ، جزء لا يتجزأ من أجور العمال والمستخدمين[1].

إن العلاوات التي تعطى من أرباح المؤسسة ، لا تتميز ، مبدئياً ، عن القسم الرئيسي من الأجر ، باعتبار أن مبالغ صندوق التشجيع المادي ، الذي تستقى منه تلك العلاوات ، تحدَّد بمعدلات من الحسم وفق نسب مئوية من صندوق الأجور المخطط .

وبالاضافة الى ذلك ، فان العلاوات المأخوذة من الأرباح ، هي ذلك القسم من الاجور الذي يتعلق ، بشكل أساسي ، بفعالية الحساب الاقتصادي

(١) سنتحدث مفصلا في الفصول التالية ، عن نظام تكوين واستخدام صندوق التشجيع المادي في المؤسسات .

للمؤسسة • إن تنفيذ الخطة متعلق بجماعة المؤسسة ، وكذلك زيادةالربح ، والحسم الذاهب الى صندوق التشجيع المادي •

لهذا ، فان مثل هذه العلاوات ، إذ تعبر عن القسم الرئيسي فيالأجور، وعن العلاقة بين المجتمع وبين كل شغيل بمفرده ، تشتمل أيضاً على العلاقة بين المؤسسة وبين كل شغيل بمفرده •

ان العلاوات المدفوعة من أرباح المؤسسات ، تقوي ، بشكل جذري ، اهتمام مختلف الشغيلة بالثمار العامة لعمل جماعة المؤسسة كلها ، وتساعد ، بالتالي ، على تطوير الانتاج الاشتراكي •

الاجر حسب العمل في الكولخوزات

يتم دفع أجر العمل في الكولخوزات ، كما في المؤسسات الحكومية ، على أساس القانون الاقتصادي ، قانون التوزيع حسب كمية ونوعية العمل الذي يسهم به كل عضو من أعضاء الكوليكتيف في الاقتصاد الاجتماعي • وفي الوقت ذاته ، تتسم أجور العمل في الكولخوزات بخصائص ناجمة عن أن الكولخوز هي مؤسسة اشتراكية قائمة على الملكية التعاونية الكولخوزية •

وتدفع أجور العمل في الكولخوزات من صندوق لا يعود الىالمجتمع الاشتراكي بأجمعه ، بل إلى كولخوز معين • ويتعلق مستوى أجر العمل في كل استثمارة ، مباشرة ، بمدخولها •

اما القانون الاقتصادي ، قانون التوزيع حسب العمل في الكولخوزات فلم يكن ينفذ ، خلال زمن طويل ، الا عن طريق اعتماد يوم العمل . فبالاعتماد على يوم العمل كانت تحسب كمية ونوعية عمل الكولخوزيين ، مهما تباينت الأعمال ، كما كان عمل الكولخوزيين يخضع لتقويماجتماعي. إن يوم العمل هو مقياس توزيع هذا القسم من المداخيل النقدية والعينية ، على الكولخوزيين ، وهو القسم المخصص للتوزيع حسب العمل . كانالعمل المحسوب تحت شكل أيام عمل ، والمنفق في الاقتصاد الاجتماعي ، يدفع أجره منتجات ونقداً .

كان يوم العمل اكثر الأشكال قبولاً من اجل التوزيع خلال مرحلة معينة من تطور الانتاج الكولخوزي . ونشأت ضرورة الأخذ بيوم العملعن عدم توفر الظروف اللازمة لتحقيق أجر عمل مضمون ، في المراحل الأولى . وكانت الطاقة الاقتصادية لمعظم الكولخوزات غير كبيرة ، بشكل كاف ، من أجل تأمين الصناديق الضرورية لدفع أجور عمل مضمونة ، بحدود معينة سلفاً .

ويستخدم يوم العمل أيضاً حتى في الظروف الحالية . إلا أن زيادة مداخيل الكولخوزات خلقت الشروط الاقتصادية منأجلاللجوء التدريجي الى تطبيق الاجر النقدي الشهري ، من أجل استخدام النقد كمقياس وحيد لحساب المنتجات وتوزيعها ، من اجل الانتقال الى أجر العمل الشهري المضمون .

ويبدو تسليف الكولخوزات النقدي الشهري أو الربع سنوي لقاء ما يقدم من أيام عمل في الشهر ، أو ربع السنة ، خطوة هامة في الانتقال الى دفع أجر العمل نقداً • والصلة المباشرة بين ما يقدم الكولخوزي من عمل وبين ما يناله من أجر ، وهي الصلة التي حددت عند التسليف ، زادت اهتمام الكولخوزيين بتطوير الاقتصاد الاجتماعي •

ولم يفض التسليف إلى تطوير التوزيع وتحديثه تطويراً وتحديثاً هامين في الكولخوزات فحسب ، بل وأتاح إمكانية الانتقال الى دفع أجر عمل نقدي مضمون •

إن الشكل النقدي لأجر العمل هو اكثر تقدمية • إنه يحفز ، بشكل أفضل ، الى زيادة انتاجية عمل الفلاح الكولخوزي • ويجري الانتقال الى أجر العمل النقدي كلما توطد اقتصاد الكولخوزات • ففي عام ١٩٦٥ طبق أجر العمل المضمون في ٣٥٪ من جميع كولخوزات الوطن • وفي عام ١٩٦٦ ، وتجاوباً مع قرارات مؤتمر الحزب الثالث والعشرين ، أوصى بأن يكون أجر العمل النقدي المضمون معادلاً أجر العمل في السوفخوزات ، وبأن يطبق في كولخوزات الوطن جميعاً •

ويؤدي إدخال أجر العمل المضمون الى الكولخوزات الى تضاؤل هام في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أجر عمل الكولخوزيين ، وبين أجر العمال والمستخدمين • وهو أمر يساعد ، من ناحية أخرى ، على تعادل

أجور عمل كولخوزات مناطق الوطن المتباينة • إلا أن إدخال أجر العمل المضمون الى الكولخوزات لايقضي كل القضاء على الفوارق القائمة بين أجور العمل في الكولخوزات والسوفخوزات • ذلك أن أجر العمل في السوفخوزات ، شأنه شأن أجر العمل في المؤسسات الحكومية ، هو ، قبل كل شيء ، مستمد من الصندوق الوطني العام ، في حين تستمد أجور العمل في الكولخوزات من صندوق الكولخوز المعني • كما أن الدولة لا تسهم مباشرة في تكوين صندوق أجور العمل في الكولخوزات بل من خلال العلاقات الكريديتية ؛ فاذا لم تكف الاموال لدفع أجور العمل منحت الكولخوز قرضاً نقدياً •

وعلى هذا ، فبمقدار ما تكمل كريدي البنك الحكومي ، في الحدود المعيّنة في الخطة ، نقص الاموال اللازمة لدفع اجور العمل في الكولخوزات فان أجور العمل في الاستثمارات التي لاتنفذ الخطة ، ستكون أخفض من الأجر السوفخوزي • ومن جهة أخرى ، فان أجور العمل ، في بعض الكولخوزات التي تتمتع بمداخيل عالية ، ستبقى ، كما في السابق ، أعلى من الأجر السوفخوزي • وفضلاً عن ذلك ، فان قسماً هاماً من العمل مايزال يدفع ، حتى الآن ، في الكولخوزات ، عيناً ، رغم أن المنتجات تعطى، مع تبني أجر العمل النقدي المضمون ، على أساس الأجر النقدي • ويدفع أجر عمل الكولخوزيين المضمون (عيناً أو نقداً) على أساس معدلات التعرفات المتلائمة مع فئة شغيلة السوفخوزات • وعلى هذا فمعدلات الانتاج

توضع بعد أخذ الشروط الحسية بعين الاعتبار ، وبشكل يتلاءم مع معدلات الانتاج في الاعمال المماثلة في السوفخوزات . ويحدث دفع أجر العمل المضمون نقداً لا أقل من مرة واحدة في الشهر ، أما المنتجات (التي تعطى كأجر) فهي تدفع حسب أوقات جنيها .

إن الأموال اللازمة لدفع اجور العمل تؤخذ ، اول شيء ، من مداخيل الكولخوزات . وهو أمر على جانب كبير من الاهمية باعتبار أن النظام الذي كان سائداً من قبل كان يقضي بفرز الأموال اللازمة لدفع أجور العمل بعد تنفيذ التزامات الكولخوزات الاخرى كلها . وهكذا فاذا نقصت أموال الكولخوزات الخاصة عما يلزم لتأمين أجر العمل المضمون يقدم البنك الحكومي للكولخوز اعتمادات لخمس سنوات ، يتحدد مقدارها حسب الفرق القائم بين أموال صندوق أجر العمل المضمون ، وبين أموال الكولخوزات الخاصة المقررة لهذه الأهداف في خطة الكولخوزات الانتاجية ـ المالية . وهذا يعني أن الحكومة تضمن لأي كولخوز أجر العمل ، كما في السوفخوزات ، إذا نفذ الخطة . ولكي يربط ربطاً كاملاً بين أجر العمل المضمون وبين الثمار النهائية للانتاج الكولخوزي ، أي مقدار المنتجات الحاصلة ، وهي الثمار التي لا تتوضح نهائياً إلا في نهاية السنة الزراعية ، تحتفظ الكولخوزات بصندوق من أجل أجور عمل إضافية (نقداً وعينياً) في نهاية السنة (تدفع الأجور الاضافية في فرع تربية الماشية خلال العام) .

والى جانب أجر العمل المضمون درجت الكولخوزات ، من أجل اخذ مقادير الأعمال المنفذة بعين الاعتبار ، على تبني أجر عمل لقاء نتائجه الحسية . وعلى هذا يدفع الأجر الاضافي لقاء تجاوز مؤشرات الخطة فيما يتعلق بانتاج المنتجات ولقاء مرود الزراعات وانتاجية الماشية ، او لقاء تجاوز هذه المؤشرات بالمقارنة مع مستوى ٣ ــ ٥ اعوام سابقة .

وهكذا فان التوزيع ، حسب العمل ، يجري ، بصورة أساسية ، بشكل نقدي . ويبرز أجر العمل كبدء لعملية توزيع المنتجات . ويتيح أجر العمل النقدي للشغيلة إمكانية نوال نصيبهم من سلع الاستهلاك من خلال التجارة . وعلى هذا فالتجارة ، في الاشتراكية ، تبدو حلقة وسيطة ضرورية في تنفيذ التوزيع الاشتراكي حسب العمل .

٤ : ــ صناديق الاستهلاك الاجتماعية

بالاضافة الى التوزيع ، حسب العمل ، يوجد في الاشتراكية ، ويتطور سُعر الحاجات بفضل صناديق الاستهلاك الاجتماعية .

يحدث توزيع الخيرات على اعضاء المجتمع ، عن طريق صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، بشكل مستقل ، الى حد كبير ، عن نوعية العمل وكميته .

ان صناديق الاستهلاك الاجتماعية عبارة عن ملكية شعبية عامة (باستثناء القسم الخاص بالكولخوزات) . ويتأتى القسم الأساسي من مواردها عن

أموال الموازنة الحكومية ، ويستخدم وفق نظام مركزي • أما القسم الضئيل من مواردها ، فيتأتى عن أرباح المؤسسات (صندوق الحاجات الاجتماعية الثقافية ، ودور السكن) كما يتكون أيضا في الكولخوزات عندما يجري توزيع مداخيلها • وتستخدم المؤسسات ، ذاتها ، صناديق الاستهلاك هذه •

يميز في صناديق الاستهلاك الاجتماعية بين امرين : نفقات اعالة العاجزين عن العمل ، التي تدفع ، بشكل أساسي ، كمدفوعات نقدية ، وما يعطى للسكان من سلع الاستهلاك والخدمات ، مجاناً ، أو بأسعار رمزية •

وتتضمن نفقات المجتمع على اعالة العاجزين عن العمل ، أول ما تتضمن ، دفع جعالات التقاعد للمسنين ، ولمشوهي العمل والحرب ، وما يدفع للأطفال وللمتقدمين في السن ، الذين فقدوا معيلهم • وتدفع ، في الوطن السوفيتي ، من الاموال الحكومية ، إعانات تقدم للأمهات الكثيرات الأولاد • وفي بلدان اشتراكية اخرى (تشيكوسلوفاكيا ، هنغاريا ••• الخ) تقدم المساعدات للعائلات الكثيرات الاولاد ، تحت شكل علاوة على الأجور •

وتدخل تحت هذا القسم من صناديق الاستهلاك الاجتماعية أيضاً المساعدات المقدمة للعاجزين موقتاً عن العمل ، وكذلك المساعدات المقدمة بسبب الحمل ، والولادة والمدفوعة من حساب صندوق الضمان الاجتماعي الحكومي • وعلى هذا ، فالدفع من أجل اعالة العاجزين عن العمل يتحدد (باستثناء مساعدات كثرة الاولاد والامهات الوحيدات) تبعاً لمقدار الأجر في

الفترة الأخيرة • وفي هذا يتبدى الطابع الخاص لضمان العاجزين عن العمل في ظل المجتمع الاشتراكي •

أما القسم الثاني من صناديق استهلاك الشغيلة الاجتماعي ، فيقدم تحت شكل خدمات مجانية ، وامتيازات مختلفة ، نجد بينها : تأمين سكن مريح للناس مقابل أجرة بسيطة ، وتوسيع شبكة مؤسسات الاطفال ، والتعليم المجاني ، وتنظيم الراحة والخدمات الطبية ، وبناء مؤسسات الثقافة •••الخ•

وتتكون صناديق الاستهلاك الاجتماعية بفضل المنتوج الضروري والمنتوج الفائض • ويتأتى قيام هذه الصناديق ، في ظل الاشتراكية ، عن وجود ملكية وسائل الانتاج الاجتماعية ، وعن فعل قانون الأشتراكية الاقتصادي الأساسي •

إن تأمين العاجزين عن العمل ، في ظل الاشتراكية ، عبارة عن واجب اجتماعي يقع على عاتق الشغيلة جميعاً • ففي ظروف سيطرة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج لا تتوفر أمام العاجزين عن العمل مصادر دخل غير صناديق الاستهلاك الاجتماعية • إن ضمان الشغيلة ، عند عجزهم عن العمل ، يزيد في اهتمام العاملين جميعاً بالانتاج الاجتماعي ، ويقضي على عدم الثقة بمستقبلهم •

كما أن تقديم التعليم المجاني لاعضاء المجتمع ، والخدمة الطبية ، ينجم عن قيام الملكية الشعبية العامة • إن المجتمع الاشتراكي مهتم برفع المستوى

الثقافي وتطبيب صحة الشغيلة جميعاً • وهو لا يستطيع الاعتماد ، من أجل سد هذه الحاجات سداً كاملاً ، على أجور العمل ، باعتبار أن اعضاء المجتمع الذين ينالون أجراً أقل مما تناله فئة الشغيلة الرفيعة الأجر ، لا يصبح بامكانهم ، عند افتراض دفع مقابل للخدمة الطبية ولتعليم اطفالهم ، الاستفادة من هذه الخدمات بذات المستوى الذي يستفيد منه أصحاب الأجور الرفيعة •

إن صناديق الاستهلاك الاجتماعية تتزايد مواردها باستمرار • وهكذا فان زيادتها تسبق زيادة أجور العمل • فاذا كان نصيب صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، عام ١٩٤٠ ، في مداخيل العاملين في المؤسسات الحكومية ، يشكل ١٩٪ ، ففي عام ١٩٥٠ اصبح ٢٢٪ ، وفي عام ١٩٦٦ ، ٢٦٪ • كما ان نصيب صناديق الاستهلاك الاجتماعية يزداد في مداخيل الكولخوزيين أيضاً •

وقد أتاحت الزيادة الهامة في موارد صندوق الاستهلاك الاجتماعي ، بدءً من عام ١٩٥٨ ، تحسين التأمين التقاعدي ، وخاصة زيادة الحد الأدنى من تقاعد المشوهين • كما اتاحت معاملةَ الكولخوزيين، والعمال، والمستخدمين، على قدم المساواة فيما يتعلق بسن تقاعد الشيخوخة • وأتاحت أيضاً اطالة مدة عطل العمال والمستخدمين ••• الخ • كما تُخلَقُ الشروط ، ايضاً ، من اجل توسيع وتحسين تربية الاطفال الاجتماعية في مؤسسات الطفولة ، وتحسين العناية بصحة سكان المدن والريف ، وتحسين تأمينهم المعاشي ـ الثقافي •

ويكتسب تطوير صناديق الاستهلاك الاجتماعية اهميةمتزايدة باستمرار مع الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية • ان شكل التوزيع هذا يشتمل على عناصر التوزيع حسب الحاجة ، كالتعليم المجاني ، والخدمة الطبية، والمعالجة المجانية او القريبة من المجانيـة في المصحات • لهـذا كان التطوير اللاحق لصناديق الاستهلاك الاجتماعية ، وسد عدد متزايد باسـتمرار من حاجات أعضاء المجتمع ، على حسابها ، يؤديان الى الانتشار المتعاظم لعناصر التوزيع الشيوعي •

إن سد حاجات الشغيلة على حساب هذه الصناديق يتيح خلق مثـل هذه الاشكال من تنظيم الاستهلاك الجماعي (تربية الاطفـال الاجتماعيـة ، التغذية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي للراحة ••• الخ) التي لا شك في أنها ستكون خاصة بالمجتمع الشيوعي • ومع تطور المجتمع الاشتراكي تتعاظم ضرورة هذه الاشكال التي تؤمن التوفير في مجال الخدمات ، عاملة ، بهذا ، على تطوير هذه المجالات الى الحد الأقصى •

إن لانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية يتطلب تحسين جميع نواحي العلاقات الانتاجية في الاشتراكية ، بما فيها علاقات التوزيـع عن طريـق التطبيق المتوالي لمبدأ التوزيع حسب العمل ، وتحسين ملاءمته الدقيقة مـع مستوى تطور الانتاج الاشتراكي ووعي الشغيلة، المتزايد باستمرار، وكذلك

تحسين الزيادة المخطّطة ، زيادة دور التوزيع على حساب صناديق الاستهلاك الاجتماعية .

ويعتبر تطوير الانتاج المادي والملكية الاجتماعية الاشتراكية الأساس في تحسين التوزيع الاشتراكي . كما أن تحسين التوزيع يحفز ، بدوره ، تطور الانتاج ، ويزيد في اهتمام الشغيلة بالعمل لصالح المجتمع ، ويربي العلاقة الشيوعية نحو العمل .

التراكم والاستهلاك في ظل الاشتراكية

١ : ــ التراكم الاشتراكي ، سماته وخصائصه

إن خلق القيم الاستعمالية التي تسد مختلف حاجات الانسان هو شرط وجود المجتمع وتطوره في أية مرحلة تاريخية من مراحل وجوده•والتجديد المستمر لهذا الشرط هو عملية تجديد الانتاج الاجتماعي الذي يتطور في نطاقات ثابتة أو نطاقات متعاظمة • ويتسم التطور الحالي للمجتمع بتجديد الانتاج الموسع • وهو أمر يعني ان قسماً هاماً من المنتوج الاجتماعي إنما يستخدم من أجل زيادة مقادير الانتاج ، أي من أجل التراكم •

وترتبط المشروطية الموضوعية لتجديد الانتاج الموسع ، قبل كل شيء، بضرورة تأمين الحاجات المعاشية ، حاجات الناس المتزايد عددهم • بيد أن مطالب المجتمع ، ومطالب أعضائه ، لا تبقى ثابتة على الدوام • فهي تتعاظم تحت تأثير عوامل مختلفة ، ويؤثر الشكل الاجتماعي لهذه المطالب تأثيراً محدداً على مسيرة التجديد الاجتماعي للانتاج ، وبالتالي ، على التراكم •

جوهر التراكم الاشتراكي يتميز تجديد الانتاج الاشتراكي ، جذرياً ، عن تجديد الانتـاج في التشـكيلات الاقتصـادية الاجتماعية القائمة على التناقضات • فهو لا يجري بشكل عفوي ، بل عـلى أساس الحساب الواعي لمتطلبات قوانين الاشتراكية الاقتصادية • إن تجديد الانتاج الاشتراكي إنما يتطور في ظروف يُصفَّى فيها التناقض بين الطـابع الاجتماعي لعملية الانتاج ، وبين شكل الحيازة الخاص ، ويخلق فيها أساس تطور الاقتصاد بلا أزمات • وهو ينمو ، باستمرار ، بوتيرات رفيعة وطيـدة ويؤمن ، مع زيادة مقادير الانتاج ، تحسيناً متواصلاً في رفاه الشعب •

إن تجديد الانتاج ، والتراكم ، في ظروف الاشتراكية ، انما يستبعدان استثمار الانسان للانسان • ففي ظل الاشتراكية يعود القسم المتراكم من المنتوج الاجتماعي للمجتمع قاطبة ، ويكون ملكه • كما أن زيادة المنتوج الاجتماعي ، نتيجة للتراكم ، تصبح ، باستمرار ، أيضاً ، ملكية اجتماعية ، تخص الشغيلة أنفسهم • وهكذا يخرج الشغيلة من عملية تجديد الانتـاج والتراكم ، من جديد وجديد ، ملاكين جماعيين مشتركين ، لكميات متزايدة من المنتجات والثروة الاجتماعية المتنامية • ثم ان التراكم الاشتراكي يعزز ، خلال مسيرته الكلية ، اتحاد قوة العمل بوسائل الانتاج ، على أساس الملكية الاشتراكية الاجتماعية •

في ظل الاشتراكية تكون الملكية الشخصية محدودة بالحاجات الخاصة • ويتم سد حاجات أعضاء المجتمع الاشتراكي الشخصية المتنامية على صورتين :

أولاً عن طريق زيادة هذا القسم من المنتوج الاجتماعي الذي يناله الشغيلة مباشرة ، وثانياً ، عن طريق نمو صناديق الاستهلاك الاجتماعية • وعلى هذا ، فحدود الملكية الشخصية انما ترتبط ، في ظل الاشتراكية ، ارتباطاً عضوياً بديناميكية تلك الصناديق التي يتعاظم دورها مع السير الى الشيوعية •

إن التراكم ، في الاشتراكية ، هو زيادة الثروة الوطنية ، وقبل كل شيء ، زيادة الصناديق الانتاجية الأساسية ، وخلق المقدمات المادية لزيادة رفاه الشعب باستمرار •

مصادر التراكم الاشتراكي

في عملية خلق الخيرات المادية تستهلك ، باستمرار ، وسائل ومواضيع عمل • وإذا لم تعوض هذه الأشياء كلياً ، يصبح من المستحيل تجديد الانتاج • وبالتالي • الانتاج الاجتماعي الموسع • كما أن المنتوج الضروري ينفق كلياً ايضاً ، من قبل المجتمع ، على تجديد انتاج قوة العمل • لهذا فالتراكم لا يمكن أن يتشكل إلا بفضل المنتوج الفائض •

في ظل الاشتراكية ينعدم التناقض بين المنتوج الضروري والمنتوج الفائض • وحينما يضع المجتمع أمام ذاته مهمة الزيادة المستمرة في رفاه الشغيلة ، فهو يهتم ، اهتماماً مباشراً ، بتوزيع القيمة الجديدة توزيعاً عقلانياً ، بتوزيع الدخل الوطني بين مختلف أنواع الحاجات الانتاجية وغير الانتاجية ، بين التراكم والاستهلاك •

ويتحدد مقدار القيمة المخلوقة من جديد ، مقدار الجزئين المكّونين

لها : المنتوج الضروري والمنتوج الفائض ، يتحدد ، أولاً ، بمقدار العمل المستخدم في الانتاج المادي (عدد الناس العاملين ، مقدار زمن العمل ، والشدة التي يعملون بها) ، كما يتحدد ، ثانياً ، بانتاجية العمل الاجتماعي (أي الكميات التي تنتج من القيم الاستعمالية في وحدة زمن العمل المتوسط) . إن الاستخدام المخطّط لافضليات الاشتراكية يتيح إمكانية الاستعمال الكامل لموارد العمل في المجتمع ، وزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي زيادة اسرع مما في الرأسمالية . ولهذا ، يزداد مقدار القيمة الجديدة ، في ظروف الاشتراكية ، بوتيرات رفيعة وطيدة .

في المجتمع الاشتراكي تتحدد مقادير المنتوج الضروري بمستوى تطور القوى المنتجة ، وبمستوى المعيشة الناشيء تاريخياً ، والحاجة المقنونة إلى الزيادة المستمرة في رفاه شغيلة الانتاج . وعلى هذا ، فالمنتوج الضروري يشتمل على مقدار معين من الخيرات المادية التي تؤمن ، في الظروف المعينة ، سد الحاجات المعاشية للشغيلة ولعائلاتهم ، وتجديد انتاج قوة العمل التي انفقوها ، وتطويرها تطويراً شاملاً . هذه الحاجات تتكون في نطاق الانتاج المادي ، لأن المنتوج الضروري ، عند تساوي كمية العمل ونوعيته ، هو واحد تقريباً لجميع الفروع والمؤسسات . ومع كل مرحلة جديدة من تجديد الانتاج تزداد كمية القيم الاستعمالية الناشئة عن العمل الضروري بمقدار ماء وعلى هذا فنمو رفاه الشغيلة يحفز الزيادة التالية في الانتاج الاجتماعي .

إن تحول قسم معين من المنتوج الفائض الى وسائل إنتاج تدخل ،

اضافياً ، من جديد وجديد ، في عملية الانتاج ، هو أحد الشروط الأولية لتجديد الانتاج الموسع • ان قسم المنتوج، هذا ، لا يستخدم، بشكله الطبيعي، من حيث الأساس ، الا للتراكم • وفضلاً عن ذلك ، يمكن إن نراكم ، فيما نراكمه ، سلع الاستهلاك بهدف اجتذاب شغيلة اضافيين الى الانتاج • وهكذا يستخدم قسم من المنتوج الفائض من أجل تحضير وسائل انتاج إضافيــة ، ووسائل معيشة إضافية ، تفوق تلك الكمية الضرورية لاستمرار الأنتاج في المستوى السابق •

إلا أن حاجات التراكم لا تستنفذ المنتوج الفائض كله ، بل قسماً منه فقط • في حين يذهب قسم معين من المنتوج الفائض الى سد جملة من حاجات المجتمع اللاانتاجية ، كما يبرز ، الى حد معلوم ، في استهلاك شغيلة الانتاج المادي الشخصي • هكذا تغطى ، بفضل المنتوجالفائض،نفقات تحقيق السلع، ونفقات فروع القطاع اللاانتاجي في المجتمع الاشتراكي : كالتعليم ، والعلم، والثقافة ، والصحة ، وجهاز الادارة ، والدفاع •

وعلى هذا ، فالتراكمالاشتراكي يعبر عن الضرورةالموضوعية لاستخدام قسم من منتوج المجتمع الفائض من أجل زيادة صناديق الاقتصــاد الوطني ، وخاصة من اجل توسيع الصناديق الانتاجية لتطوير الانتاج بغية زيادة رفاه الشعب باستمرار • هذه العملية تتم عن طريق توجيه التوظيفات الأساسية نحو خلق الصناديق الجديدة ، وتجديد الصناديق القديمة ، ونحو زيــادة الاحتياطيات في قطاعات الاقتصاد الوطني الحكومية والكولخوزية التعاونية •

٢ : ـ تركز الانتاج الاجتماعي

يجري التراكم الاشتراكي في نطاقات متنامية ، وعلى أساس تكنيكي متبدل باستمرار • وهكذا تتطور العمليات الاقتصادية التي تشترط زيادة فعالية التوظيفات الأساسية وتوسيع التراكم ، توسيعاً متواصلاً • بين هذه العمليات تركز الانتاج الاشتراكي وتوطيده •

التقدم العلمي التكنيكي وتطور الانتاج الآلي الضخم

ترث الاشتراكية عن الرأسمالية إنتاجاً آلياً ضخماً في حدود معينة تسم كل وطن على حدة• ويتابع هذا الانتاج تطوره، بعد ظفر الاشتراكية، في اتجاهين : فهو ، اولا ، يرتفع ، باستمرار ، الى مستوى تكنيكي اكثر تطوراً في الفروع التي ساد فيها • وهو ، ثانياً ، يدخل الى فروع لم تمكنن من قبل •

تتسم المرحلة الحالية من تطور الانتاج الآلي الضخم ، كما قيل من قبل ، بتسارع وتيرات التقدم العلمي التكنيكي ، وباستخدام الكهرباء في كل مكان ، وباكتشاف مصادر جديدة للطاقة ، وبظهور اشكال جديدة من المجموعات في الآلة المركبة المعبر عنها بتجهيزات تنظم وتراقب العمليات الانتاجية ذاتياً ، كما تتسم المرحلة الحالية بزيادة طاقة جميع انواع التجهيزات؛ وبسرعة تطور مجموعات الآلات الضخمة واستخدامها ؛ وباشاعة المكننة المعقدة ، وباللجوء المتواصل الى أتمتة العمليات الانتاجية ؛ وبتطور مختلف أشكال التخصص ؛ وبانتشار أوسع لتنظيم الانتاج حسب السلاسل •

لقد نشأت في العقود الاخيرة من السنين فروع جديدة كالصناعة الذرية ، وصناعة الصواريخ ، والاليكترون ... الخ ، وهي فروع لايمكن أن تتطور الا كفروع إنتاجية واسعةالضخامة، وتنسق على نطاق المجتمع كله. هذه العوامل كلها انما تشهد على وجود شروط موضوعية ملائمة لتوسيع نطاقات الانتاج الاشتراكي توسيعاً متعاظماً، ولزيادة مقبلة في مستوى تركزه.

الاتجاهات الأساسية في تركز الانتاج الاشتراكي

يحدث تركز الانتاج في اتجاهات متعددة . فيزداد ، قبل كل شيء ، تشديد العمليات الانتاجية في المؤسسات العاملة ، عن طريق إعادة بنيانها وتوسيعها بفضل التراكمات الداخلية والتوظيفات المركزة وتبنى مؤسسات ضخمة جديدة مجهزة بالتكنيك الحديث . ويتبدى تركز الانتاج أيضاً في زيادة كميات المنتجات الحاصلة ، وفي زيادة فعالية العمل .

هذا الأمر يحدد الانخفاض السريع في نصيب المؤسسات غير الكبيرة ، نسبياً ، من المنتوج العام ، في حين يزداد ، بشكل ملموس ، عدد ونصيب المؤسسات المتوسطة والضخمة والأضخم . وهكذا فاذا كان نصيب مؤسسات الصناعة السوفييتية ، في عامي ١٩٦٠ – ١٩٦٤، ذات المنتوج الاجمالي البالغ ٥ر٠ مليون روبل قد تضاءل بمقدار ١ر١١٪ ، فان نصيب المؤسسات ذات المنتوج الاجمالي المتراوح بين ٥ر٠ – ٥ ملايين روبل ، ازداد ٥ر٤٪ ، في حين ازداد نصيب المؤسسات ذات المنتوج الاجمالي البالغ أكثر من خمسة ملايين روبل بمقدار ٦ر٦٪ .

ثم إن تركز الانتاج يحدث ايضاً في الزراعـــة • فنشـر التعاونيات الاشتراكية في الزراعـة ، وتأسيس شــبكة من الاستثمارات الحكوميـــة (سوفخوزات) يشترطان الانتقال الى نظام الانتـاج الزراعي الاشـتراكي الضخم •

ومع زيادة التراكم ، وتحسين التجهيز التكنيكي ، تصبح الكولخوزات والسوفخوزات ، اكثر فأكثر ، استثمارات ضخمة • فاذا كان متوسط ماكانت تحوزه الكولخوزات السوفييتية ، عام ۹۳۲ ، ٤٣٤ هـ من الاراضي الزراعية المشتركه ، و ٤٢ رأس ماشية قرنية كبيرة ، ففي عام ١٩٦٥ أصبح الرقمان المـذكوران ٢٨٤٣ هـ ، و ١٠٣٨ رأس ماشـية • وإذا كان متوسط نصيب السوفخوز في عام (١٩٤٠) قرابة ثلاثة هكتارات (٨ر٢) من المساحات المزروعة ، و ٢٤ جراراً و ٥٩٢ رأس ماشية قرنية كبيرة ، ففي عـام ١٩٦٥ أصبحت الارقـام المذكورة ٦ر٧ آلاف هـ ، و ١١٤ جـراراً ، و ٢٠٩٨ رأس ماشية •

ويتمتع الانتاج الآلي الضخم بأفضليات لاشك فيها بالنسبة الى الانتاج ذي الأبعاد اللاكبيرة نسبياً • ان المجتمع الاشتراكي ، إذ يشدد عمليات تركز الانتاج ، يحقق بذلك فوائد اقتصادية•بيد إن مبدأ تعاظم افضلية المؤسسـة بتعاظم ابعادها أبعد من ان يكون مطلقاً • ان هذه القضية لا تحل ، عقلانياً ، إلا بعد أخذ مجموعة كاملة معقدة من العوامل والشروط ، بعين الاعتبار •

الأبعاد المثلى للمؤسسات الاشتراكية

ان تطور الانتاج الآلي الضخم يتطلب ، في الاقتصاد الاشتراكي ، نمو الانتاج ، في نطاق كل مؤسسة عاملة ، بفضل تراكماتها الداخلية ومواردها المتمركزة، وهذا أولاً . كما يتطلب ، ثانياً ، بناء مؤسسات جديدة تتحدد أبعادها بموجب منجزات التقدم التكنيكي وتنظيم الانتاج ، وبتوفر موارد من المواد الأولية والطاقة .

وعندما نتحدث عن نطاق تركز الانتاج لا ينبغي الانطلاق من مؤشر ما واحد ، كعدد العمال في المؤسسات ، مثلاً . فالأتمتة المتطورة ، وتشديد العمليات الانتاجية بمختلف التدابير ، يتيحان إنشاء إنتاج ضخم رغم استخدام عدد غير كبير ، نسبياً ، من الشغيلة (المحطات الكهربائية وبعض المؤسسات الكيماوية وغيرها) .

تتبدى أفضليات المؤسسات الصناعية والزراعية الضخمة بما تتمتع به من شروط أفضل من أجل استعمال تكنيك جديد، وتكنولوجية انتاج جديدة، ومن أجل استخدام أفضل الانواع الاقتصادية من المواد الأولية ، والمواد ، والطاقة ، ومن أجل الأخذ بالتجارب الطليعية، وتطوير التخصص ،والتعاون، والانتاج الواسع القائم على السلسلة...الخ . إلا أن تركز الانتاج ذو حدود يمكن أن يؤدي تجاوزها الى انخفاض فعالية هذا التركز . إن قانون تفوق الانتاج الضخم ليس قانوناً مطلقاً حتى في الصناعة . يقول لينين : « إن استخدام قانون تفوق الانتاج الضخم استخداماً كاملاً في الزراعة التي يتميز

بتعقيدات كبيرة لاتقارن ، وبعلاقات متنوعة ، ان استخدام هذا القانون تحيط به ظروف دقيقة • ولا يتحقق تفوق الانتاج الضخم في الزراعة إلا في حدود معينة ••• ولا شك أيضاً في ان هـذه الحدود ليست واخدة بالنسبة الى مختلف فروع الاقتصاد الزراعي ، ولدى مختلف الظروف الاجتماعيـــة الاقتصادية »[1] • إن انشاء مؤسسات مغرقة في الضخامة يحدد ، مثلاً ، زيادة النقل الداخلي ، ويؤدي الى تردي شروط العمل ، ويصعّب تنظيـم ادارة الانتاج العقلانية ، ويجعل هذا التنظيم غير ممكن ، أحياناً •

إن الابعاد المثلى للمؤسسات تتحـدد ، في كل حالـة ، وفقـاً للظروف الحسية • وتتفتح ، في الأوقات الحالية ، إمكانيات أمـام العمل الأقتصادي لا بالنسبة الى المؤسسات الضخمة وحدها ، بل وبالنسبة الى المؤسسات المتوسطة الأبعاد المزودة بتكنيك عصري • مثل هذه المؤسسات تتمتع ، أحياناً ، بعـدد من المزايا : فهي تبني ، وتدخل حلبة الانتاج ، بسرعة أعظم ، كما تتميز عن الضخمة من حيث سهولة إقامتها لدى مصادر المواد الأولية والطاقة وموارد العمل ، وفي اماكن استهلاك المنتجات ؛ ويمكن بناؤها في المدن المتوســطة والمدن اللاكبيرة •

إن تشديد العمليات الانتاجية يؤثر على تقوية تركز الانتاج ، تأثـيراً متعاظماً ، باستمرار ، في الظروف الحديثة ، سواء في الصناعة او في الزراعة• فاعادة بناء المؤسسات العاملة ، مثلاً ، تتيح زيادة هامة في انتاج المنتجات في المساحات الانتاجية الواحدة •

---

(١) لينين « المؤلفات الكاملة » الجزين الرابع ص ١١٠ ـ ١١١ •

بيد أن تطور الانتاج الاشتراكي الآلي الضخم لا يتحدد فقط بعمليات تركزه في بعض المؤسسات • إنه يتطلب ، فيما يتطلبه ، استخداماً عقلانياً لامكانيات كمبنة الانتاج ، وإنشاء اتحادات إنتاجية داخل الفروع وتحديث إدارة المؤسسات حسب الفروع ، على أساس مبادىء الحساب الاقتصادي ، كما يتطلب التنسيق المخطّط للصلات القائمة بين الفروع في نطاق المناطق الاقتصادية ، والاقتصاد الوطني بمجمله •

وهكذا يتبدى التراكم الاشتراكي في تشديد تركز الانتاج ، وهو التركز الذي يسهل ، بدوره ، زيادة التراكم المقبلة ، وتحسين البنية التكنيكية في الانتاج الاشتراكي •

٣ : ـ بنية الانتاج الاشتراكي التكنيكية

يمكن النظر الى بنية الانتاج الاشتراكي التكنيكية على أنها العلاقة بين عوامله الموضوعية والذاتية المساهمة في الانتاج ، أي وسائل الانتاج وقوة العمل الضرورية لاستخدام هذه الوسائل • هذه العلاقة في المجتمع الرأسمالي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملية استثمار العمل المأجور • أما في ظل الاشتراكية فتكتسب بنية الانتاج محتوى جديداً •

دينامكية بنية الانتاج التكنيكية

إن العلاقة بين العمل المادي والعمل الحي ، بين الكميات المستخدمة في الانتاج من وسائل العمل ومواضيعه وقوة العمل ، تتبدل ، باستمرار في مسيرة التقدم العلمي التكنيكي • هذه العملية ، في ظل الرأسمالية ، تُرافق

بتردي أوضاع الشغيلة ، وزيادة جيش العمل الاحتياطي ، وبالبطالة • اما في المجتمع الاشتراكي فتصفى هذه الرابطة • هنا تزداد الأجور تبعاً لزيادة الانتاج • وما دامت قوة العمل قد توقفت عن أن تكون سلعة ، لهذا صفيت أيضاً حدود قيمتها في تشكيل التراكم ومستوى رفاه شغيلة الانتاج •

إن بنية الانتاج الاشتراكي التكنيكية تتكون في أعقاب زيادة كميات وسائل العمل ومواضيعه ، المستخدمة ، وفي أعقاب التضاؤل النسبي في عدد الشغيلة • هذه العملية تحدد زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي • وهكذا فاذا ما قارنا بين زيادة الصناديق الأساسية الانتاجية والأموال المادية الدوارة ، من ناحية ، وبين زيادة المتوسط السنوي في عدد العمال ، من ناحية اخرى ، فاننا نجد هذه المقادير ، في صناعة الاتحاد السوفيتي ، قد ازدادت في عام ١٩٦٥ ، بالنسبة الى عام ١٩٥٨ ، على التوالي : مثلين ، ومثلا وبعض المثل (١ر٣) ، وفي البناء زدادت قرابة المثلين (١ر٩) ، ومثلاً وبعض المثل (١ر٢٦) ، وفي النقل وفروع المواصلات قرابة المثلين (١ر٨) ومثلاً ونصف المثل (١ر٣) • وبصورة عامة إن الصناديق الانتاجية الأساسية ، والأموال المادية الدوارة ازدادت ، في هذه السنوات ، مقدار (١ر٤ ــ ١ر٥) مثلاً اسرع من زيادة عدد قوة العمل •

واذا نظرنا الى بنية الانتاج من زاوية الفروع الحسية وجدناها انها متباينة الى حد كاف • فهي في الصناعة الاستخراجية اكثر انخفاضا مما هي عليه في الصناعة التحويلية ، باعتبار أنه لاتستخدم في الصناعة الاستخراجية،

على الاطلاق ، مواد اولية أو يستخدم القليل منها اذا توفر هذا الاستخدام ، وهو أمر يخفض كثيراً نصيب النفقات المادية في مقدارها العام • كما أن مستوى مكننة الاعمال المساعدة مايزال غير كاف • ثم أن بنية الانتاج في الزراعة أخفض مما هي عليه في الصناعة • وهو أمر نجد تفسيره ، بالدرجة الأولى ، في تأخر مستوى الأولى التكنيكي • إن تدابير جبارة تتخذ في الخطة الخمسية الحالية من أجل زيادة التجهيز التكنيكي في الزراعة ، التي تحول، باستمرار ، على أساس صناعي •

إن تسريع التراكم الاشتراكي ، ونمو تركز الانتاج ، وزيادة بنيته التكنيكية ، كل هذا مرتبط ارتباطاً موضوعياً بحركة تخطيط قوة العمل •

اعادة توزيع قوة العمل على المؤسسات والفروع

من المعلوم أنه اذا لم تتبدل بنية الانتاج فتتطلب، لقاء كمية معينة من وسائل الانتاج ، الكمية السابقة من العمل الحي• وعلى هذا يزداد الطلب على العمل بمقدار ما تزداد كمية التراكم الانتاجي • وتتيح الوتيرة المعينة من التراكم توازن الحاجة الى قوة العمل مع موارد العمل الموجودة •

أما حين تزداد بنية الانتاج الاشتراكي التكنيكية فان كمية العمل الحي تتضاءل نسبياً • وكلما تحقق التقدم التكنيكي بسرعة أعظم ، ونمت انتاجية العمل في الانتاج المادي وفروعه، لوحظ، بشكل أوفى، تضاؤل الحاجة النسبية الى قوة العمل •

إن زيادة فعالية العمل تمثل نتيجةً مقنونة للتقدم التكنيكي في كل

مجتمع • إلا أن هذه العلاقة الاقتصادية العامة تحوز ، في الرأسمالية ، تعبيراً نوعياً : فالحاجة المطلقة الى قوة العمل تزداد بشكل أبطأ من زيادة عرضها • ومن هنا كان أيضاً فيض السكان النسبي ؛ وهو فيض في قوة العمل غير مطلق ، بل هو فيضها بالنسبة الى حاجات تراكم الرسمال •

أما في ظل الاشتراكية فيصفى مثل هذا التناقض • فالى جانب القضاء على استملاك المستثمِرين الطفيلي ، تخلق الشروط لهذا التوسع في مصدر التراكم ، الذي يسمح باجتذابٍ لجميع القادرين على العمل من الناس في الوطن الى عملية الانتاج والقطاعات الاخرى من النشاط ، وباستخدام المتوفر من موارد العمل استخداماً عقلانياً ، وضغط يوم العمل بشكل مخطّط • إن الانتاج الاشتراكي يتطلب التشغيل الكامل لجميع الناس القادرين على العمل ، لأن هذا هو أحد مؤشرات زيادة رفاه الشعب •

وتتغير بنية الانتاج التكنيكية ، وبالتالي ، الحاجة الى قوة العمل في الفروع المختلفة ، تغيراً متبايناً ، تبعاً لوتيرات التقدم التكنيكي • ويمكن لهذه الحاجة في بعض فروع الانتاج أن تتقلص ، في شروط معينة ، لا نسبياً فقط، بل وبشكل مطلق أيضاً • ففي صناعة الاتحاد السوفييتي ، مثلاً ، ازداد عدد العمال ، بين عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٦٥ ، قرابة مثلين وبعض المثل (٢ر٢) ، منها في صناعة المعادن السوداء قرابة ٦ر٢ ، وفي الصناعة الكيماوية ٢ر٣ امثال ، وفي صناعة الآلات ومعالجة المعادن ٩ر٢ ، وفي الصناعة الخفيفة ٦ر١، وفي صناعة الأغذية ٨ر١ • أما في الصناعة الفحمية ، وفي صناعة مواد البناء

وغيرها من الفروع ، فقد تباطأ نمو عدد العمال ، منذ وقت معين ، تضـاؤلاً أساسياً •

وهكذا فان التقدم التكنيكي ، بتغييره بنية الانتاج ، يمثل عاملاً هامـاً في توزيع وإعادة توزيع قوة العمـل ، وحركتها في عمليـة تجديد الانتـاج الاشتراكي وهو أمر يتبدى بوضوح خاص عند مقارنة الصناعة بالزراعة • فمع تطور مكننة الانتاج الكولخوزي والسوفخوزي تضاءل بوضوح عدد العاملين في الزراعة ، ليذهب الفائض الى الصناعة ، والبناء ، وغير ذلك من فروع الاقتصاد الوطني • ان التجهيز التالي للزراعة بالتكنيك ، ومكننتها ، وكهربتها ، هي الأمور التي تحدد زيادة البنية التكنيكية في الانتاج الزراعي• ولهذا فان قوة العمل ، في المستقبل أيضا ، ستنتقل من الزراعة الى الصناعة وغيرها من فروع الاقتصاد الوطني •

كل هذا يحدثنا عن أن زيادة بنية الانتاج الاشتراكي التكنيكية متصلة اتصالاً لا انفصام له بقضايا التراكم ، وبالتالي ، بقضايا الاستهلاك •

٤ : ـ النسبة بين التراكم والاستهلاك

صنـــــاديق التراكـــم والاســتهلاك وبنيتهـــا

في ظروف تجديد الانتاج الموسع تقسم القيمـة الناشئة من جديـد ، أي الدخـل الوطني ، الى صندوق الاستهلاك وصندوق التراكم •

ويستخدم صندوق الاستهلاك من أجل سد حاجات الشغيلة الماديـــة

والثقافية سواء في نطاق الانتاج (المنتوج الضروري) أو في النطاق اللاإنتاجي. هذا الصندوق يتشكل ، بالتالي ، بفضل المنتوج الضروري وقسم من المنتوج الفائض ، وهم القسم الذاهب الى الحاجات اللاإنتاجية . ويتضمن هذا الصندوق استهلاك الناس الشخصي ، والنفقات المادية في المؤسسات التي تخدم الناس ، وكذلك النفقات المادية في المؤسسات العلمية والادارة .

أما صندوق التراكم فهو يمثل ذلك القسم من المنتوج الفائض الذي يوجه الى توسيع الانتاج ، والى زيادة الصناديق الانتاجية الاساسية ، والصناديق اللاانتاجية ، وزيادة الأموال المادية الدوارة ، وزيادة الاحتياطي ، وبمعنى أوسع يتضمن صندوق التراكم ، فيما يتضمنه ، الموارد الذاهبة إلى توسيع صناديق الأهداف اللاانتاجية ، والى بناء المساكن ، ودور الثقافة ، ومؤسسات الخدمات الحياتية .

فما هي القانونيات التي تحدد النسبة بين صندوق التراكم والاستهلاك ؟ في المجتمع الاشتراكي يتمتع كل من الصندوقين بطبيعة اجتماعية واحدة ، ولا ينتصب أحدهما ضد الآخر كمناقض له . لهذا فتطوير المجتمع يتطلب ضرورة الجمع الأمثل بين توسيع أبعاد الانتاج وبين الزيادة المستمرة في الاستهلاك الوطني . إن ارتفاع مستوى معيشة الشغيلة غير ممكن من غير تطوير القوى المنتجة ، من غير التراكم . بيد أن تطوير الانتاج ذاته ، وتحقيق وتيرات سريعة في نموه، أمر غير ممكن من دون زيادة اهتمام الشغيلة المادي بزيادة الانتاج ، من دون زيادة رفاه الشعب .

ان الجمع الأمثل بين التراكم والاستهلاك يمثل عملية تناقضية ، لأن زيادة أحدهما ، في وقت معين ، هي إقلال للآخر • هذا التناقض لايمكنه، في ظل الاشتراكية ، أن يحمل طابعاً صدامياً ، وهو يحل عن طريق تطوير الانتاج بوتيرات عالية •

وتتوضح النسبة بين التراكم والاستهلاك بشكل يختلف باختلاف الشروط التاريخية ، والأوطان ، ومراحل التطور الاقتصادي • ففي البلدان الاشتراكية ، في الوقت الحاضر ، يذهب الى صندوق التراكم بين ٢٠ ــ ٣٠٪ من الدخل اوطني ، والى صندوق الاستهلاك بين ٨٠ ــ ٧٠٪ منه ، مما يؤمن وتيرات رفيعة في نمو التراكم الاشتراكي ، وتحسيناً أساسياً في رفاهالشعب•

العوامل المحددة لأبعاد التراكم

لما كان صندوق التراكم يؤلف قسماً من الدخل الوطني ، فان أبعاده ، بالتالي ، مرتبطة ، قبل كل شيء ، بالشروط التي تحدد مقدار الدخل الوطني ، بكمية العمل المستخدم وإنتاجيته •

تؤمن أفضليات الاشتراكية وتيرات في نمو انتاجية العمل ، وفي عدد شغيلة الانتاج ، وفي الدخل الوطني ، أسرع مما تؤمنه الرأسمالية • وهو أمر يسمح للمجتمع الاشتراكي أن يزيد أبعاد التراكم بسرعة • ففي الخطة الخمسية الحالية يزداد الدخل الوطني قرابة ١٫٤ مرة ، وعلى هذا الاساس يزداد كثيراً أيضاً صندوق التراكم •

إن أبعاد التراكم مرتبطة مباشرة ، أيضاً ، بمقدار الثروة الاجتماعية التي تشكل الصناديق الانتاجية قسماً هاماً منها •

ومع نمو الصناديق الانتاجية الأساسية تزداد أيضاً أبعاد اقتطاعات الاطفاء التي تؤلف صندوق الاطفاء المعد لتعويض تلك الصناديق • وما دام تجديد الصناديق الاساسية يحدث بعد اهترائها كلياً ، فان جزء من صندوق الاطفاء يستخدم في صالح التراكم ، ويوجه ، في الاطار التخطيطي ، الى توسيع الانتاج • إن اقتطاعات الاطفاء ، تزداد مع ازدياد الصناديق الانتاجية الاساسية • ففي عام ١٩٦٥ ، مثلاً ، كانت أموال الاطفاء تزيد بمقدار ١٠٪ عما كانت عليه في عام ١٩٦٤ •

إن تعويض اهتراء الصناديق الاساسية يحدث في ظروف التقدم التكنيكي المتسارع باستمرار • لهذا كانت الصناديق المجدَّدة اكثر فعالية من الصناديق التي اهترأت ، وقادرةً على تقديم كميات اعظم من المنتجات ، وبالتالي ، على تقديم مقدار مادي أعظم من الدخل الوطني مقابل نفقات عمل واحدة • وهو أمر يعطي للمجتمع موارد إضافية من التراكم والاستهلاك ، ويسرع زيادة أبعاد الثروة الاجتماعية •

وتتعلق أبعاد التراكم أيضاً بما يتوفر مما ينفق في عملية الانتاج من الاموال المادية الدوارة (مواد اولية ، مواد ، طاقة) • ان اقلال الانفاق منها ، في وحدة المنتجات ، يتيح للمجتمع ، لقاء مقدار واحد من الصناديق المادية الدوارة ، الحصول على كمية أعظم من المنتجات • ويتمتع استخدام

طرق جديدة ، في هذا المجال ، كتطوير كيميأة العمليات الانتاجية مثلاً ، بأهمية خاصة .

هذه العوامل كلها تبدو كهدايا من العمل الماضي ينالها العمل الحي باعثاً فيها الحياة . وهي هدايا تتعاظم مقاديرها بتعاظم الانتاج والتراكم .

في الخطة الخمسية الحالية أخذت بعين الاعتبار إمكانيات توسيع الانتاج بفضل الاستخدام العقلاني لصندوق التراكم ، وبزيادة فعالية الانتاج ، والاستخدام الافضل لصندوق الاطفاء وتجديد أدوات العمل ، وبفضل تشديد توفير المواد الاولية ، والمواد ، والمحروقات والطاقة .

النسب المثلى وفعالية التراكم الاشتراكي

في المجتمع الاشتراكي لاينشأ تناقض صدامي بين التراكم والاستهلاك . إن التراكم هنا ، بمعناه الاقتصادي فقط ، خاضع لمهمة زيادة رفاه الشعب . ولكن هذا لا يعني إطلاقاً نفي أي تناقض بين مثل هاتين العمليتين . وبالامكان ذكر عدد من ظواهره الحسية . وهكذا فان قسماً من صندوق التراكم يُنفق على زيادة الصناديق الانتاجية الاساسية . وعند زيادة هذه النفقات ينشأ تناقض معين بين سد الحاجات المستمرة (كالسكن وغيره) والحاجات اليومية (كالغذاء والثياب ... الخ) .

ومن ناحية أخرى ، فان زيادة نصيب التراكم الانتاجي تؤمن تسريع التقدم التكنيكي ووتيرات نمو الانتاج ، وتؤدي ، في نهاية المطاف ، إلى زيادة

الرفاه الشعبي • إلا أن هذه الزيادة ، في كل مرحلة معينة ، تحدُّ، مع ذلك، من نمو الاستهلاك •

هذه النسب بين التراكم والاستهلاك ليست شيئاً ما ثابتاً لايتبدل ، إنها متبدلة إلى حد كاف • وهو أمر مرتبط بمجموعة كاملة من الشروط الاجتماعية الاقتصادية : مرتبط بمستوى قوى الوطن الانتاجية ، وبفعالية التكنيك الجديد ، وباحتياطي الاستخدام الأفضل للصناديق الأساسية والأموال الدوارة ، وبالاستخدام العقلاني لموارد العمل والموارد الطبيعية •

إن العلاقة المثلى بين التراكم والاستهلاك تعني مثل هذا الاستخدام للموارد المتوفرة ، الذي يضمن وتيرات وطيدة رفيعة ، في نمو الانتاج والتراكم ، ويؤمن ، خلال زمن طويل نسبياً ، أعظم زيادة في صندوق الاستهلاك ، في صندوق التراكم اللاانتاجي ، في تطوير نطاق الخدمات •

إن درجة تأثير التراكم على نمو الاستهلاك تتحدد بثلاثة عوامل أساسية : بمعدل التراكم (العلاقة بين صندوق التراكم والدخل الوطني) ، وبنبية التراكم ، وبفعاليته •

يحدد معدل التراكم شروط زيادة الانتاج وارتفاع مستوى الاستهلاك• إلا أن هذا التأثير محدود بأبعاد معلومة • ذلك أن زيادة التراكم في المجتمع الاشتراكي لايمكن أن تكون اكثر من زيادة الدخل الوطني المطلقة ، وإلا حدث إقلال في صندوق الاستهلاك • وبالتالي ، فان ارتفاع معدل التراكم غير

ممكن إلا ضمن حدٍ تتأمن معه الزيادة المطلقة سـواء في التـراكم ، أو في الاستهلاك •

إن التراكم يشكل القسم الأقل من الداخل الوطني • ولهذا فان النمو المطلق في الاستهلاك ممكن حتى في هذه الحال ، عندما يزداد التراكم أسرع من زيادة الدخل الوطني ، أي عندما يرتفع معدل التراكم • بيـد أن هـذا ممكن مادامت الزيادة المطلقة في التراكم دون الزيادة المطلقـة في الدخـل الوطني •

وإذا استمر معدل التراكم بالتزايد الى ما بعد ذلك ، فان زيادة التراكم تؤثر مباشرة على تضاؤل الاستهلاك • فاذا فرضنا ، مثـلاً ، ان صنـدوق الاستهلاك متكون من ١٠٠ مليار روبل ، وصندوق التراكم من ٤٠ مليار روبـل ، وأن التراكم ازداد ، خلال سنة ، بمقـدار ٦ مليـارات روبل ، والاستهلاك ٤ مليارات روبل ، عندئذ يكون معدل التراكم قد ارتفع ، تقريباً، من ٥ر٢٨ الى ٧ر٣٠٪ ، في حين ان صندوق الاستهلاك لم يتضاءل، بل ازداد، لأن زيادة الدخل الوطني المطلقة تشكل ١٠ مليارات روبل ، أي بزيادة ٤ مليارات روبل على ما انفق على التراكم • فاذا قدر لمعدل التراكم ، في هـذه الحال ، أن يزداد حتى ٣٥٪ ، مثلاً ، فان زيادة التراكم تصبح ٥ر١٢ مليار روبل ، وهي زيادة تفوق زيادة الدخل الوطني (١٠ مليارات روبل) • وفي هذه الحال يكون صندوق الاستهلاك قد تضاءل بشكل مطلق بمقدار ٥ر٢ مليار روبل •

إن امكانيات زيادة الاستهلاك مرتبطة ببنية التراكم ، باستخدامه في مختلف الفروع • فتبدل النسبة بين التوظيفات الأساسية في الصناعة الثقيلة والخفيفة ، في الصناعة والزراعة ، وكذلك في مختلف فروع الصناعة الثقيلة ، يستدعي تبدلاً في أبعاد الاستهلاك حتى عندما لا يحدث تبدل في معدل التراكم • ففي الخطة الخمسية الحالية ، مثلاً ، تزداد التوظيفات الأساسية زيادة عظيمة في الزراعة ، وفي الصناعة الخفيفة ، والصناعة الغذائية ، وهو أمر مرافق بزيادة سريعة في مداخيل الشغيلة الحقيقية في المدينة والقرية ، بزيادة في الاستهلاك •

وأخيراً ، فان زيادة فعالية التراكم تؤثر تأثيراً كبيراً على زيادة الاستهلاك • وهذه الفعالية تتعلق بالتقدم التكنيكي ، وبعوامل أخرى • ولهذا فقد عبَّر برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي وقرارات مؤتمره الثالث والعشرين ، عن الأهمية الرئيسية التي يتمتع بها زيادة مقدار الانتاج ، والدخل الوطني ، في كل وحدة من النفقات •

إن صلة وثيقة تقوم بين وتيرات نمو الانتاج وبين أبعاد التراكم • فزيادة الانتاج الاجتماعي مرتبطة بالتراكم ، في حين تتعلق موارد التراكم ، بدورها ، بوتيرات نمو الانتاج • ان النظام الاشتراكي يؤمن وتيرات تجديد انتاج موسع وطيدةً رفيعةً ، بالاضافة الى ما يؤمنه من زيادة مستمرة في المقادير المطلقة للتراكم والاستهلاك •

قانون التراكم الاشتراكي والزيادة المتواصلةفي رفاه جميــــع اعضــاء المجتمع

تنحصر السـمة الأســـاسية لقانون التــراكم الاشتراكي في أن تأثيره يرافق بتطوير الملكيــة الاجتماعية وتوطيدها ، وبالزيادة المستمرة في رفاه الشعب •

لقد قضى النظام الاشتراكي على هــذه العوائق المنتصبة أمــام نهوض الرفاه الشعبي ، كالأزمات الاقتصادية والبطالة،وغيرهما منمآسي الرأسمالية، الاجتماعية • ونتيجة لتصفية نظام الاستثمار ، أصبح المستوى المعاشي مرتبطاً، ارتباطاً مباشراً ، بنمو الانتاج الاجتماعي ، وإنتاجية العمل • وهو أمر يفتح، أمام كل شغيل ، طريق سد حاجاته المادية والثقافية سداً متزايد الكمال •

ويجد مستوى الشغيلة المعاشي تعبيره في توفير العمل لكل عضو من أعضاء المجتمع قادر عليه • إن عدد العاملين في الانتــاج ، وفي غــيره من الميادين ، يزداد بسرعة ، في الوطن السوفييتي • ففي عام ١٩٦٥ نما عدد العمال والمستخدمين ، بالنسبة الى ما قبل الثورة ، بمقدار ٢٠٪ أيضاً •

كما يتبدى ارتفاع المستوى المعاشي أيضاً في التحسين المنتظم المتواصل لشروط العمل ، وفي تقليص يوم العمل ، وتخفيف أعباء العمل ، على اساس تحديث الانتاج • فقد تقرر ، في الاتحاد السوفيتي ، في الوقت الحاضر ، أسبوع العمل المكون من ٤١ ساعة ، للجمـــاهير الأساسية من العمـــال والمستخدمين ، وهو أسبوع يقل بمقدار ١٨ ســاعة عما كان عليه في عــام

١٩١٣ • وتم انتقال العمال والمستخدمين في المؤسسات والمنشآت والمنظمات ، الى أسبوع العمل المكون من خمسة ايام • ويوجه انتباه خاص لاستخدام وسائل تكنيك الأمان الحديثة ، ولتحسين شروط العمل الصحية •

لقد ازدادت مداخيل عمال الصناعة والبناء ، الحقيقية ، في الاتحاد السوفييتي ، في عام ١٩٦٦ ، بالنسبة الى عام ١٩١٣ ، بمقدار ٦ر٦ أمثال ، ومداخيل الفلاحين الحقيقية ، بالنسبة الى الشغيل الواحد ، بمقدار ٥ر٨ مرات •

وتعتبر زيادة أجور العمال والمستخدمين ، ومداخيل الكولخوزيين ، من الاستثمارة الاجتماعية ، الحلقة الرئيسية في رفع مستوى الشغيلة المعاشي • إن أجور العمال والمستخدمين تزداد ، في الخطة الخمسية الحالية ، بمقدار ٥ر٢٠٪ ، وتزداد مداخيل الكولخوزيين العينية ، والنقدية ، من الاستثمارة الاجتماعية بمقدار ٣٨٪ •

ويُراَفق نمو مداخيل السكان النقدية بزيادة رقم أعمال تجارة المفرق والتغذية الاجتماعية • فبين عامي ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ ، مثلاً ، ازدادت مبيعات سلع الاستهلاك الوطني ، من خلال التجارة الحكومية والتعاونية ، بمقدار ٤٤٪ • وزادت بسرعة أعظم مبيعات واستهلاك المنتجات الغذائية المحتوية على حريرات عالية ، وكذلك الثياب والأحذية ذات النوعية الرفيعة ، والسلع المعمرة (برادات ، راديويات ، تليفزيونات ، موبيليا ••• الخ) •

وتلعب المداخيل المتأتية عن صناديق الاستهلاك الاجتماعية دوراً متزايد

الأهمية في زيادة رفاه الشغيلة • ففي الخطة الخمسية الحالية يزداد ما يناله السكان من المدفوعات النقدية ، والخدمات المجانية ، بفضل صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، قرابة ٤٧٪ (رواتب التقاعد ، مساعدات مختلفة ، رواتب إعالة ما يدفع للعطل السنوية ، والتعليم المجاني ، والمساعدة الطبية ، واعالة رياض الاطفال ، ودور الحضانة ، وغير ذلك من اشكال الخدمة الاجتماعية) •

إن النظام الاشتراكي يخلق أوسع الامكانيات أمام رفع مستوى الشعب التعليمي • فقبل نصف قرن من الزمن كان قسم كبير من سكان الاتحاد السوفيتي أمياً • أما اليوم فان الشعب السوفيتي يحل مهمة الانتقال ، من حيث الأساس ، الى التعليم المتوسط الكامل الالزامي • وتزداد ، باستمرار ، أبعاد إعداد الأخصائيين والعمال المؤهلين •

وتتسع ، باستمرار ، شبكة مؤسسات الثقافة والفن ، وتتحسن خدمة الناس الثقافية • وهو أمر يجد تعبيره في زيادة عدد المسارح ، والمكتبات ، والنوادي ، ودور السينما ، وفي تطور الراديو ، والتلفزيون ، وفي ارتفاع كمية إصدار الكتب ، والجرائد ، والمجلات •

ويزداد المجتمع اهتمام الاشتراكي ، بين سنة واخرى ، بصحة السكان • فاذا كان عدد الاطباء ، وجميع الاخصائيين في الوطن ، في عام ١٩١٣ (من غير الخادمين في الجيش) ، يشكل ٢٨٫١ ألفاً ، ففي عام ١٩٦٦ أصبح العدد ٥٧٨ ألفاً ، أي ازداد بمقدار يفوق العشرين مثلاً • وتتسع اتساعاً هاماً ايضاً بين عامي ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ شبكة المستشفيات ، والعيادات

الشاملة ، لا سيما في الأماكن الريفية ، ودور المصحات ، ودور الراحة ، ودور العطل القصيرة ، والمراكز السياحية ، ومعسكرات الطلائع ، والمؤسسات الرياضية •

إن النظام الاشتراكي يوجد الأساس من أجل التحسين الجذري لشروط سكن الشغيلة ، في المدينة والريف • وقد فعل الكثير في هذا المجال • فازداد صندوق سكن المدن ، في عام ١٩٦٦ ، بالنسبة الى عام ١٩٤٠، اكثر من ثلاثة أمثال ، وبالنسبة الى عام ١٩١٣ ٢ر٧ أمثال • ويحتل وطننا ، من حيث أبعاد بناء السكن ووتيراته ، إحدى المرتبات الاولى في العالم • وفي كل عام يحتفل قرابة ١٠ ـ ١١ مليون إنسان سوفيتي بالانتقال إلى مساكن جديدة • وخلال السنوات العشر الأخيرة انتقل قرابة نصف سكان الوطن الى منازل وشقق جديدة ، أو حسنوا شروط سكنهم • وفي الخطة الخمسية الحالية سينال اكثر من ٦٠ مليون مواطن بيوتاً جديدة أو يحسنون شروطهم السكنية •

إن شغيلة البلدان الاشتراكية يحتلون المرتبة الأولى في العالم من حيث إمكانية التمتع بمختلف الفوائد الاجتماعية : كالتعليم ، والخدمة الطبية ، ورفع المستوى الثقافي ، وهذا بغض النظر عن إمكانية المساهمة في ادارة الانتاج ، وحياة البلاد السياسية •

قانون السكان الاشتراكي ترتبط التبدلات الجذريةالتي تحدث في أوضاع الجماهير الشعبية ، في ظل الاشتراكية ، بتأثير

قانون السكان الاشتراكي ، ويتحدد تأثيره بقانون الاشتراكية الاقتصادي الأساسي وبما يرتبط به من خصائص عملية التراكم •

يتبدى جوهر قانون السكان الاشتراكي في أن التراكم ، ونمو الثروة الاجتماعية ، يؤديان ، موضوعياً ، إلى زيادة رفاه الشعب ، وإلى الاستخدام الكامل لموارد العمل في المجتمع • فكلما زاد تطور الانتاج ، تضاءلت تبعية الناس للطبيعة ، وزادت ، اكثر فأكثر ، الثروة التي يخلقونها بعملهم • إلا أن رفاه الجماهير الشعبية يرتبط ، لا بمقادير الثروة الاجتماعية فحسب ، بل وبتلك الشروط الاجتماعية التي تحدد طابع مجتمع معين • وهكذا فنمو ثروة المجتمع يرتبط بوتيرات تجديد الانتاج الاجتماعي وأبعاده • وهذا الأخير يرتبط بأبعاد التراكم • ان طابع عملية تجديد الانتاج هو الذي يحدّد مدى استفادة الشغيلة من ثمار التراكم » •

في المجتمع الرأسمالي يرافق التراكم بنمو البطالة ، وتردي أوضاع الطبقة العاملة • ولابد لاستهلاك الجماهير الشعبية ، في هذه الظروف ، من أن يتخلف عن نمو الانتاج ، وزيادة ثروة المجتمع •أما التراكم الاشتراكي فهو ، على خلاف ذلك ، يخلق إمكانية تأمين العمل لجميع السكان القادرين عليه • في ظل الاشتراكية ، يحوز المجتمع ثمار الانتاج والتراكم ، في صالح تطوير كل عضو من أعضائه تطويراً شاملاً • وهو أمر يحدد ايضا ، بدوره ، حركة رفاه السكان •

ويعني قانون السكان الاشتراكي أن زيادة الثروة الاجتماعية تؤمن

اجتذاب جميع السكان القادرين على العمل الى العمل المفيد اجتماعياً ، والى الزيادة المتواصلة في عدد العاملين ، وتضمن تحسين جميع شروط الشغيلة المعاشية ، وتطوير الشخصية تطويراً شاملاً . إن المجتمع الاشتراكي ، اذ يزيد في الثروة المادية ، يبدي اهتماماً بتأمين حياة أفضل ، فأفضل ، للشعب كله . إنه يهتم برفع مستوى معيشة الناس المادي والثقافي ، رفعاً ، منتظماً ، متواصلاً ، ويسلحهم بالمعارف والتجارب المتزايدة ، باستمرار ، من أجل استخدام هذه المعارف في صالح الزيادة التالية في رفاه الشغيلة .

وهكذا فالتراكم الاشتراكي يجري بهدف سد حاجات المجتمع المتنامية سداً اكثر كمالاً ، وبهدف زيادة رفاه الاعضاء جميعاً . وبالاضافة الى ذلك ، تزداد الثروة الاجتماعية ، وتتوطد مواقع الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وتتطور العلاقات الانتاجية الاشتراكية . وهو أمر يخلق آفاقاً متزايدة الاتساع أمام التقدم العلمي التكنيكي ، وأمام نمو القوى الانتاجية ، بشكل عام ، وبالتالي ، أمام الزيادة التالية في مستوى الشغيلة المعاشي .

. . .

إن تحليل الأسس العامة لتجديد الانتاج والتراكم وجوهرهما ، ينهي المرحلة الأولى من بحث قانونيات تطور الاقتصاد الاشتراكي . وهو أمر يتيح إمكانية توضيح شروط تجديد انتاج مختلف صناديق المؤسسات ، وتشكيل مداخيلهم ، ويبرر ضرورة الحساب الاقتصادي ومبادئه ، وتشكل صندوق التراكم في كل مؤسسة .